اخرى، وبحكم مصالحها الطبقية والمادية،الى استغلال اليد العاملة العربية واستنزافها الى اقصى حد. والحقيقة ان الطبقة العاملة الفلسطينية كان عليها مواجهة الاستغلال على ثلاثة اصعدة: الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني والبورجوازية العربية الفلسطينية. وقد تناول الاستاذ نبيل بدران - على فصلين - تطور هيكلية الاقتصاد العربي في ظل الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني» وتتبع انعكاس التحالف البريطاني - الصهيوني على القطاع الاقتصادي العربي بشكل عام والطبقة العاملة الفلسطينية بشكل خاص.واستند الباحث في دراسته الى ظاهرة ملحوظة في مسار النمو الاقتصادي في فلسطين وهي «ان القطاعات الاقتصادية العربية قد ازدهرت في حلقة التقائها مع المصالح البريطانية والصهيونية» وذلك نظرا لحاجة هذه المصالح الى بعض السلع العربية كمصدر ربح ودعامة مرحلية.

ا - القطاع الزراعي:

حتى عام ١٩٢٩، كان القطاع الزراعي يتحمل العبء الاكبر من الحجم الضريبي. فاضافة الى ضريبة العشر كانت هناك ضريبة الحيوانات والممتلكات والاشغال العامة. وكانت الضرائب تصل في معظم الاحيان الى نسبة ٢٥٪ من دخل الفلاح الذي غالبا ما كان يضطر الى الاستدانة وطلب القروض من اجل دفع الضرائب المفروضة عليه.وقد بلغت نسبة الفائدة على ديون الفلاح الفلسطيني ما بين ٣٠-٥٠٪ لحساب المرابين والتجار والاقطاعيين. كما قيدت سلطات الانتداب سياسة القروض البنكية للفلاحين العرب بهدف جعلهم فريسة للربا والفوائد المرهقة ودفعهم بالتالي الى التخلي عن الارض والتحول الى ايد عاملة زهيدة الأجر في المدن وفي المشاريع الصهيونية. واهملت تقديم الاستشارة الفنية للفلاحين العرب من اجل تحسين اساليب الزراعة التقليدية وتطويرها واستخدام الاسمدة والادوات الحديثة.

وفي المقابل، سنت سلطات الانتداب تشريعات متساهلة في المجال المصرفي شجعت نشوء المصارف المتخصصة الصهيونية. كما اعطت سلطات الانتداب المهاجرين اليهود حق استثمار الاراضي الاميرية والموات.